



جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية

أب / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN

AUGUST / 2025

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٥

أخبار إقتصادية محلية

٢٧

أخبار مصرفية محلية

٢٨

صحافة متخصصة أجنبية



## نحو حلول واقعية في ٢٠٢٦

تتجه الجهود الوطنية بشكل متسارع نحو معالجة جذرية لأزمةٍ لم يشهد لبنان مثيلاً لها في تاريخه المالي. ويبدو أن خيوط الأمل بدأت تتجمّع، بشكل عملي، حول قانون الفجوة المالية الذي يتم تحضيره، بالتنسيق بين السلطات الرسمية ومصرف لبنان.

### خارطة الطريق قيد الإنجاز

- وفق المعطيات المتوافرة، يُتوقّع أن يكون قانون الفجوة المالية جاهزاً قبل نهاية العام الحالي، إذا ما استمر هذا النمط الجدي من العمل.
- هذا التوقيت الواقعي قد يفتح الباب، لأول مرة منذ بدء الأزمة، أمام حلول فعلية تبدأ خلال العام ٢٠٢٦، تشمل خطة شاملة لتوزيع الخسائر تُنصف المودعين، وتعيد الانتظام إلى القطاع، وتحترم قواعد العدالة المالية والمتطلبات الدولية.

### موقف مصرف لبنان وتوجهاته

- الأولوية اليوم، بحسب سعادة حاكم مصرف لبنان، هي لإعادة التوازن إلى ميزانية مصرف لبنان، وما تمثله من خطوة جوهرية لإعادة الثقة والاستقرار النقدي. خطوة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال معالجة موضوعية للودائع، واستخدام أدوات السياسة النقدية الحديثة بشكل متدرج، وإعادة تقييم شفاف لميزانية المصرف المركزي.
- الحاكم سبق وأبدى، أمام جمعية المصارف، موقفاً واضحاً برفضه المطلق لفكرة شطب الالتزامات من ميزانية مصرف لبنان، لما لذلك من أثر مدمر على الثقة بالمؤسسة النقدية وعلى صدقية مسار الإصلاح. هذا الموقف يتقاطع مع المقاربة التي تعتمدها الجمعية، والتي ترفض تحميل وزر الأزمة للمودعين والمصارف بشكل تعسفي.
- شدد الحاكم، في السياق نفسه، على أن أي معالجة للفجوة المالية يجب أن تمرّ عبر قانون شفاف يراعي حقوق كافة المودعين، بحسب الأولويات، ويشجع عودة الاستثمار، ويحقق التوزيع العادل للخسائر. وهو ما تتبنّاه الجمعية وسوف تعمل على بلورته بالتنسيق مع مستشارها المالي العالمي.

## مشاركة المصارف: من الصمود إلى الحلّ

- المصارف اللبنانية مصممة على المشاركة بفعالية في هذه المرحلة المفصلية، عبر المستشار المالي العالمي ANKURA الذي تم التعاقد معه لمواكبة هذه الورشة الإصلاحية، والذي سيقوم بدوره بالتفاوض مع المستشارين الماليين للدولة وللمصرف لبنان.
- مهام ANKURA :
  - إعداد دراسات واقتراحات مالية مبنية على الوضع الحالي للمصارف؛
  - تحليل واقعي لسيناريوهات توزيع الخسائر؛
  - تطوير مقترحات لإعادة هيكلة القطاع المصرفي؛
  - التنسيق الكامل مع سائر الجهات المعنية.
- من هنا، فإن الخطوة التي قاومت بها الجمعية ليست فقط تقنية، بل تشكّل التزاماً مباشراً بالمساهمة في تسهيل إيجاد الحلول.

## صمود المصارف: مدخل للتفاوض

- على مدى السنوات الست الماضية والتي هي من أصعب المراحل التي مرّ بها لبنان، بقيت المصارف تؤمّن الخدمات بالحد الممكن، تواجه حملات شعبية وسياسية، وتعمل وسط غياب لخطة واضحة من قبل الدولة.
- هذا الصمود الموجه، تحقق رغم الانكماش الاقتصادي والنقص في التشريعات والضغط الداخلي والخارجية، وهو يؤكّد على أن هذا القطاع لا يزال مؤهلاً لاستعادة دوره الطبيعي، إذا ما توفرت له بيئة سليمة وخطة واقعية ومكاملة.

## إشراف ومواكبة دولية

- المرحلة المقبلة ستكون محط متابعة دقيقة من قبل المجتمع الدولي، لا سيما صندوق النقد والبنك الدولي والجهات المانحة، مع تنامي القناعة بأن لا استقرار مالياً واقتصادياً في لبنان من دون إصلاح القطاع المصرفي.

- هذه المتابعة الدولية فرصة لتعزيز صدقية الحلول، وتأمين التمويل المطلوب لتطبيقها، وتحقيق التوازن بين الحقوق والقدرات.

### الأمل في بدء التنفيذ عام ٢٠٢٦

- إذا ما سارت الأمور على النحو المأمول، فإنّ العام ٢٠٢٦ سيشهد تطبيق الحلول بشكل تدريجي، ضمن خارطة طريق واضحة، ما يسمح بعودة الثقة تدريجياً إلى القطاع، ويعيد للمودع حقوقه بشكل عادل، منظم وتدرجي.
- إنّ الجو العام الجديد الذي بدأ يتشكّل، يلاقي ما تعمل عليه جمعية المصارف، التي ترى في الجهود الحالية بداية حقيقية لمسار الخروج من الأزمة، وليس فقط مجرد أمنيات مؤجلة.

### الأمين العام

### الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام

حزيران 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٥٣٦٣ شيكاً بقيمة قاربت الـ ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي. ومقارنة النصف الأول من العام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة اُزداد بـ ٤٨٥٧ شيكاً ومقدار ٩٤٨٣ مليار ليرة، وكذلك اُزداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ١٨٧٤٥ شيكاً وبقيمة ٢٥٢,٣ مليون دولار.

### أولاً - الوضع الإقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في حزيران ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٨٠٠ شيكاً بقيمة ٢٩٣٥

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاصة والصادرة عن حسابات Fresh في النصف الأول من العامين

2025-2024

2025	2024	
		<b>الشيكات بالليرة</b>
8486	3629	- العدد
15376	5893	- القيمة (مليار ليرة)
1812	1624	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
		<b>الشيكات بالعملات الأجنبية</b>
26164	7419	- العدد
353,7	101,4	- القيمة (مليون دولار)
13518	13668	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٣١ مليون دولار مقابل ٥٥ مليون دولار و٩٩ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥٠,٩% في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٣٩٧٧ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٤٤٥٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ٦٧٠٤٦ مليارات ليرة في حزيران ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٧,٧% في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع



## جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في النصف الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
53	96	198	526	- العدد (آلاف)
28023	38780	29514	16585	- القيمة (مليار ليرة)
528736	403958	149061	31530	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
6	10	68	489	- العدد (آلاف)
383	780	2173	5878	- القيمة (مليون دولار)
63833	78000	31956	12020	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٤,٠% من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٦,٩%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٣%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٨%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٣%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٢% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٩,٢%)، فالإمارات العربية المتحدة (٧,٦%)، ثمّ كلّ من مصر وسويسرا (٧,٢%).

في حزيران ٢٠٢٥، انخفضت قيمة الواردات السلعية إلى ١٤٦٩ مليون دولار مقابل ١٨٢٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٣٦٧ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤). وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٩٦١٠ ملايين دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٤,٦% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢٣,٢% في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام ٢٠٢٥

## جدول رقم 3

الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغير %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
14,6+	9610	8384	8610	9008	الواردات السلعية (مليون دولار)
23,2+	7537	6117	5505	5640	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



٣٦,١٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,١٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائيّة (٧,٧٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٠,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٨,٠٪)، ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية (٤,٤٪)، فمصر (٤,٢٪)، ثمّ سوريا (٤,١٪).

#### حركة التصدير

في حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٦٤ مليون دولار، مقابل ٢٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٠١ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ١٧٤٥ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٠٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزّعت الصادرات السلعية في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها

#### جدول رقم 4

#### الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغيّر % 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
23,0+	1745	1419	1384	1901	الصادرات السلعية (مليون دولار)
22,4+	901	736	763	810	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

**الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ٨٤٩٥ مليون دولار نتج من ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٧٣٥٦ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١١٤٠ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ٤٦٤ مليون دولار في شهر حزيران ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٣٢٠ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ٣٩٧ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٤.

#### قطاع البناء

في حزيران ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتيّ المهندسين في بيروت والشمال ٥٧٦ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٧٧١ ألف م<sup>٢</sup> في الشهر الذي سبق و٤٨٩ ألف م<sup>٢</sup> في حزيران ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٨,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

#### الحسابات الخارجية

في حزيران ٢٠٢٥، انخفض **عجز الميزان التجاري** إلى ١٢٠٥ ملايين دولار مقابل عجز قدره ١٥٣٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ١١٦٦ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤). وازداد عجز الميزان التجاري إلى ٧٨٦٥ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٦٩٦٥ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

في حزيران ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٣٥٢ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٠٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٣٠١ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات**

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في النصف الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
3691	3115	2314	6302

مساحات البناء الإجمالية (ألف م<sup>2</sup>)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في حزيران ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٣٩٧ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٣٣٧٨٨٠ شخصاً وعدد المغادرين ٢٥١٨٣٣ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٩٥ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٦١٤ طناً مقابل ١٤٥٧ طناً للبضائع المشحونة. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت حركة القادمين بنسبة ٣,٥٪، في حين تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ٣,٥٪ وحركة المغادرين أيضاً بنسبة ٣,٥٪ وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٤,٥٪.

في حزيران ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٠٨٠,١ مليار ليرة مقابل ٢٢٨٧,٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١١١١,٠ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٤٢,٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في نيسان ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ١٩٥ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٨٣ ألف طن في نيسان ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٤٨,٦٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين

2025-2024

التغير، %	2025	2024	
3,5-	23949	24815	حركة الطائرات (عدد)
	50,2	39,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
3,5+	1598877	1545398	حركة القادمين (عدد)
	49,0	37,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
3,5-	1400167	1450882	حركة المغادرين (عدد)
	51,1	39,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
82,3-	382	2161	حركة العابرين (عدد)
4,5-	31458	32946	حركة شحن البضائع (طن)
	29,1	21,7	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في حزيران ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٠ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٤٩٥٤٢ طناً والمشحونة ٦٦٦٢٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٨٠٧٨ مستوعباً. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١٦,٩% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢١,٧%، في حين تراجع كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١١,٢% وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٠%.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٧٦% قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٥,٠٠% قياساً على حزيران ٢٠٢٤، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

### بورصة بيروت

في حزيران ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٤٩٦٥٢٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٠,٨٦ مليون دولار مقابل تداول ٢٣٩٨٩٦٦ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٤٨,٠٧ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٨/٤٧٧٠ سهماً متداولاً بقيمة ١٨,٣٣ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٤). على صعيد آخر، ارتفعت الرسملة السوقية إلى ٢٣٥١٥ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٢٠٦٤٤ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٦٥٤٣ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٤.

وفي حزيران ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٨٨,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١١,٠% للقطاع المصرفي و٠,٤% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في النصف الأول من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٥,٦ ملايين سهم إلى ٨,٢ ملايين.
- انخفاض قيمة التداول من ٢٤٤,١ مليون دولار إلى ١٤٠,٥ مليوناً.

## الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في النصف الأول من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
20.7	362	سويسرا	11.2	1073	الصين
18.0	314	الإمارات العربية المتحدة	9.1	879	اليونان
4.4	77	الولايات المتحدة الأمريكية	7.6	732	الإمارات العربية المتحدة
4.2	74	مصر	7.3	697	مصر
4.1	71	سورية	7.1	687	سويسرا
4.0	70	العراق	7.0	669	تركيا
3.3	58	تركيا	4.9	470	إيطاليا
2.5	44	قبرص	3.6	343	الولايات المتحدة الأمريكية
2.3	41	اليونان	3.4	323	المملكة العربية السعودية
2.3	40	الأردن	3.4	322	ألمانيا
1.9	33	قطر	2.3	219	البرازيل
1.7	30	ساحل العاج	2.3	217	فرنسا
1.5	27	كوريا	2.0	191	الهند
1.4	25	إيطاليا	1.6	156	الاتحاد الروسي
1.3	23	كونغو	1.6	153	اسبانيا
1.3	22	المغرب	1.5	140	المملكة المتحدة
24.9	434	دول أخرى	24.3	2339	دول أخرى
100.0	1745	مجموع الصادرات السلعية	100.0	9610	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
2240.9	90.9	2150.0	1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
2474.2	266.3	2207.8	1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
300.8	83.0	217.8	471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
352.2	250.1	102.1	(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
			1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
			1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
			1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
			1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
8495.5	1139.7	7355.8	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.  
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)

حزيران 2024 - حزيران 2025

المحافظات	حزيران 24	النسبة (%)	حزيران 25	النسبة (%)
بيروت	9867	2.02	24799	4.30
جبل لبنان	164419	33.62	173239	30.07
البقاع	54159	11.08	96835	16.81
الشمال (1)	4497	0.92	2477	0.43
الشمال (2)	106173	21.71	105590	18.33
الجنوب	95336	19.50	120810	20.97
النيضية	54556	11.16	52338	9.09
المجموع	489007	100.00	576088	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
حزيران 2024 - حزيران 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
حزيران 24	2751	2758	5509	406596	300362	706958	612	3676	2362	6038	
حزيران 25	2200	2197	4397	337880	251833	589713	95	3614	1457	5071	
% التغير	-20.0	-20.3	-20.2	-16.9	-16.2	-16.6	-84.5	-1.7	-38.3	-16.0	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
حزيران 2024 - حزيران 2025

التغير %	حزيران 2025	حزيران 2024	
-27.5	100	138	عدد البواخر
7.2	449542	419531	البضائع المفرغة (طن)
7.9	66622	61756	البضائع المشحونة (طن)
15.5	18078	15656	المستوعبات المفرغة
25.4	6347	5060	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

دولار أميركي في العام ٢٠٢٤، مقابل ٤,١ مليارات دولار للمقبوضات الإجمالية، ليتحقّق فائض عام بحوالي ٢٩٧ مليون دولار. وللمقارنة ودائماً بحسب دائرة السيولة، بلغت المدفوعات الإجمالية ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

**ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام**  
نشير بدايةً إلى أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وفي معطيات مقتضبة، واستناداً إلى دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، بلغ مجموع الإنفاق العام ما يعادل ٣,٨ مليارات

## المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
366,150	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
150,112	115,451	5,622	منها الإيرادات المحصّلة على الاستيراد
339,531	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
99,693	71,000	22,000	منها الرواتب والتعويضات
60,666	12,783	2,078	منها خدمة الدين العام والأساس
26,619	32,537	14,483 -	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي

المصدر: وزارة المالية

الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٩٠٠١ مليار ليرة مقابل ٦٠٢٣٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ٨١٦٤ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في حزيران ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة

## جدول رقم 7 توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهوراً	144 شهوراً	120 شهوراً	84 شهوراً	60 شهوراً	36 شهوراً	24 شهوراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,35	5,11	48,50	21,88	12,98	6,32	2,86	أيار 2025
100,00	2,40	5,21	48,85	22,25	12,93	6,11	2,25	حزيران 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٨,٩% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٢,٣%) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٢,٩%).

### الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

#### توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

#### الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

البيان	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
<b>الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية</b> (مليار ل.ل.)	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0	0	0	0	0	0	0	0
سندات خزينة	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900	22.5	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
قروض للمؤسسات العامة	300	0.3	305	0.3	258	0.3	256	0.3
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581	0.6	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المؤسسات العامة	13021	14.1	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
المؤسسات المالية	443	0.5	428	0.5	625	0.7	610	0.7
<b>الدين المحرر بالعملة الأجنبية</b> (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238	100.0	17944	100.0	26445	100.0	28707	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الخاص بالليرة على نحو بسيط إلى ١١٨١١ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١١٨٨٧ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٦٨٧٥١ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٧١١٧١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

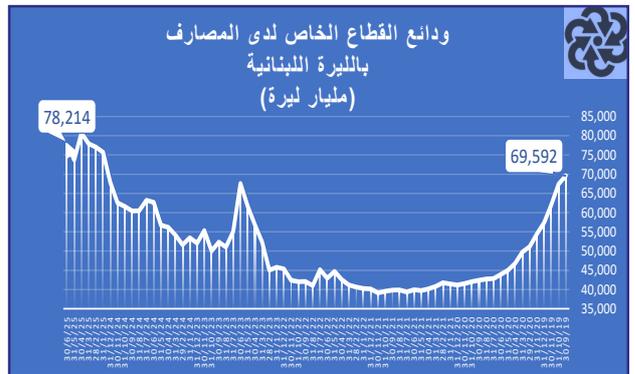
في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الأخرية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٧٥٢٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ١٤٥٨١٠ مليارات ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



## ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

### • الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٧٨٢١٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ٧٣٧٢٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١٥,١٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ١٦,١٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وبلغت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة ٨٤٠٠ مليار ليرة** في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٩١ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وقد سجّلت منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.

### • الكتلة النقدية بالليرة



١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشبكات وتسديد القروض. في حين تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية قليلاً إلى حوالي ٥,٣٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥، موزعة بين حوالي ٤,٤٥ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٣٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• **الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية**  
ارتفعت ودايع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف على نحو بسيط إلى حوالي ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٨ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، مع العلم أنها تتضمن ودايع ال-Fresh. وتُذكر بأن هذه الودائع تراجعت بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميم ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم



سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).  
• **ازدادت ودايع المصارف لدى المصارف المراسلة بشكل بسيط إلى حوالي ٥,٣ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ مقابل ٥,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، وبقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٥ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.**

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بقيت مستقرة على ٦,١% في نهاية حزيران ٢٠٢٥، كما في نهاية أيار ٢٠٢٥.

• **بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي**



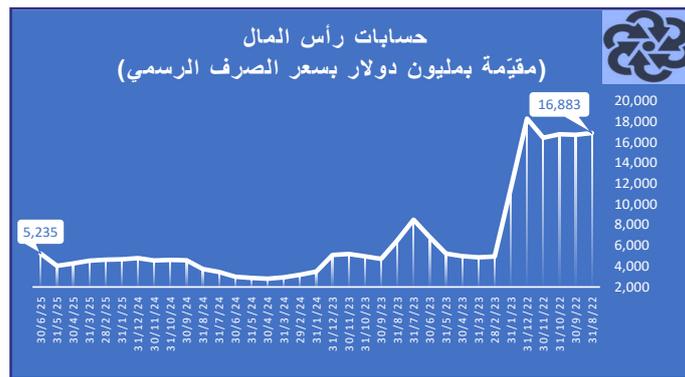
نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,٠ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ (٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• بلغت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان حوالي ٧٩,١ مليار دولار في



في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• ارتفعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٥,٢ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ٤,١ مليارات دولار



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٣٠٨٤ موظفاً في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

• ازدادت القيم الثابتة المادية إلى حوالي ١,٥ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٥، مقابل ١,٣ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ و ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,٥٨٪ مقابل ٢,٠٨٪ في الشهر الذي سبق (١,٤٦٪ في حزيران ٢٠٢٤)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,١١٪ في حزيران ٢٠٢٥ من ٩,٢٦٪ في أيار ٢٠٢٥ (٤,٨٩٪ في حزيران ٢٠٢٤). على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٥٠٪ بالحد الأقصى في حزيران ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ١٨,٤٢٪ مقابل ٦١,٢٧٪ في الشهر الذي سبق و٥٨,٣٥٪ في حزيران ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### معدلات الفوائد

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢٥، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة وبلغت ٦,٥٥٪ مقابل ٦,٥٤٪ في نهاية كل من الشهر الذي سبق وكانون الأول ٢٠٢٤. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٦٦ يوماً (٢,٣٨ سنة) مقابل ٨٧٨ يوماً (٢,٤١ سنة) في نهاية أيار ٢٠٢٥ و٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية متوقّفة عن إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة منذ كانون الثاني ٢٠٢٤.

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

#### جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2025	أيار 2025	حزيران 2024	
1,58	2,08	1,46	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,11	9,26	4,89	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
18,42	61,27	58,35	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار ٤,٨٣٪ في حزيران ٢٠٢٥ و ٥,٥٣٪ في الشهر الذي سبق (١,٦٨٪ في حزيران ٢٠٢٤). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

**الفوائد المصرفية على الدولار**  
في حزيران ٢٠٢٥، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٤٪ مقابل ٠,١٠٪ في أيار ٢٠٢٥ (٠,٠٥٪ في حزيران ٢٠٢٤)، وبلغ متوسط الفائدة على

## جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2025	أيار 2025	حزيران 2024	
0,04	0,10	0,05	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,83	5,53	1,68	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفصّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
منذ كانون الثاني ٢٠٢٤، أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته

## جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

حزيران 2025	أيار 2025	كانون الأول 2024	حزيران 2024	
30277	30389	24102	21477	الذهب
11177	10961	10089	9926	العملات الأجنبية
271	271	168	167	الأوراق المالية الأجنبية
41725	41620	34359	31570	المجموع

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

حزيران 25	أيار 25	ك 24	حزيران 24	البيان
				<b>الموجودات</b>
<b>7085393</b>	<b>7080094</b>	<b>7129571</b>	<b>7317573</b>	<b>الموفورات</b>
7842	6689	7180	9013	- أوراق نقدية
7077551	7073405	7122391	7308560	- ودائع لدى مصرف لبنان
<b>409683</b>	<b>412756</b>	<b>454119</b>	<b>526403</b>	<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>
11668	11742	11433	11008	- بالليرات اللبنانية
398014	401013	442686	515395	- بالعملات الأجنبية
<b>211325</b>	<b>210644</b>	<b>208357</b>	<b>214596</b>	<b>ديون على القطاع العام</b>
8400	8491	8778	10237	منها: سندات بالليرة
201229	200496	197756	202090	سندات بالعملات
1696	1658	1823	2269	ديون مختلفة
<b>965861</b>	<b>933314</b>	<b>848956</b>	<b>840797</b>	<b>موجودات خارجية</b>
79496	79173	77989	83846	- قروض على غير المقيمين
476808	466241	420027	394453	- قروض على مصارف غير مقيمة
240763	223170	222810	223302	- موجودات خارجية أخرى
60213	60547	56073	76222	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
108581	104182	72057	62974	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
<b>261264</b>	<b>230849</b>	<b>222551</b>	<b>204086</b>	<b>القيم الثابتة</b>
<b>311346</b>	<b>255644</b>	<b>352724</b>	<b>206865</b>	<b>محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية</b>
<b>19405</b>	<b>20901</b>	<b>15326</b>	<b>26112</b>	<b>موجودات غير مصنفة</b>
<b>9264276</b>	<b>9144201</b>	<b>9231604</b>	<b>9336432</b>	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات</b>
<b>6035298</b>	<b>6032876</b>	<b>6062160</b>	<b>6245334</b>	<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>
74180	69642	65177	59850	- ودائع بالليرة
5961119	5963234	5996983	6185484	- ودائع بالعملات الأجنبية
<b>61808</b>	<b>64800</b>	<b>51576</b>	<b>74257</b>	<b>ودائع القطاع العام</b>
<b>1911163</b>	<b>1898356</b>	<b>1871676</b>	<b>1880590</b>	<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>
4034	4084	2718	2863	- بالليرات اللبنانية
1907129	1894273	1868959	1877726	- بالعملات الأجنبية
<b>221723</b>	<b>227861</b>	<b>224295</b>	<b>237634</b>	<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>
<b>30753</b>	<b>31183</b>	<b>46234</b>	<b>45436</b>	<b>سندات دين</b>
<b>468500</b>	<b>363014</b>	<b>428536</b>	<b>268184</b>	<b>الأموال الخاصة</b>
436450	330946	394917	234790	- أموال خاصة أساسية
32050	32068	33619	33394	- أموال خاصة مساندة
<b>535031</b>	<b>526112</b>	<b>547127</b>	<b>584998</b>	<b>مطلوبات غير مصنفة</b>
<b>9264276</b>	<b>9144201</b>	<b>9231604</b>	<b>9336432</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 24	ك1 24	أيار 25	حزيران 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	2810544	3060111	3700788	3710150
- ذهب	1922207	2157141	2719782	2709812
( مقيم بملايين د.أ )	(21477)	(24102)	(30389)	(30277)
- عملات أجنبية*	888337	902970	981006	1000338
( مقيمة بملايين د.أ )	(9926)	(10089)	(10961)	(11177)
ديون على القطاع الخاص	293	264	363	371
سلفات للمصارف التجارية	40594	38575	39800	39356
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1117	1065	989	983
سلفات للقطاع العام	1486773	1486943	1486745	1486773
فروقات القطع	3338790	3020901	2407173	2412741
محفظلة الأوراق المالية	565604	560023	567609	566613
القيم الثابتة	545	540	653	697
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	148540	136633	160071	169654
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	13098	13674	25816	26658
المجموع	8405899	8318729	8390007	8413995
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	60417	65564	78139	76804
ودائع المصارف التجارية	7575744	7415818	7360284	7363606
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	63082	65533	63662	61975
ودائع القطاع الخاص	5339	4787	4765	4707
التزامات تجاه القطاع العام	433219	533827	629875	650821
التزامات خارجية	162444	164400	165058	165328
( مقيمة بملايين د.أ )	(1815)	(1837)	(1844)	(1847)
الأموال الخاصة	64347	62219	62219	62219
مطلوبات غير مصنفة	41307	6580	26005	28536
المجموع	8405899	8318729	8390007	8413995

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران 24	ك 24	أيار 25	حزيران 25
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>93860</b>	<b>102718</b>	<b>111433</b>	<b>111666</b>
- النقد في التداول	51226	58077	71171	68751
- ودائع تحت الطلب بالليرة	42634	44641	40262	42916
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>6243697</b>	<b>6062923</b>	<b>6032766</b>	<b>6031921</b>
- ودائع أخرى بالليرة	21075	28268	34377	35861
- ودائع بالعملة الأجنبية	6222622	6034655	5998389	5996060
<b>سندات دين</b>	<b>32011</b>	<b>32809</b>	<b>31183</b>	<b>30753</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	114936	130986	145810	147527
- بالليرات والعملة M3	6369569	6198450	6175381	6174341
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	6389690	6208708	6182801	6181066
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>1292555</b>	<b>1626243</b>	<b>2354803</b>	<b>2385944</b>
- الموجودات بالذهب	1922207	2157141	2719782	2709812
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(629653)	(530898)	(364980)	(323868)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>4971817</b>	<b>4594527</b>	<b>3871031</b>	<b>3858981</b>
- ديون صافية على القطاع العام	1633027	1573625	1463858	1446240
- فروقات القطع	3338790	3020901	2407173	2412741
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>644722</b>	<b>542272</b>	<b>501423</b>	<b>498102</b>
- بالليرات اللبنانية	12191	13834	13557	13990
- بالعملة الأجنبية	632531	528438	487866	484112
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(539525)</b>	<b>(564592)</b>	<b>(551876)</b>	<b>(568687)</b>
<b>المجموع</b>	<b>6369569</b>	<b>6198450</b>	<b>6175381</b>	<b>6174341</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
حزيران 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	108603.32	112282.02	109939.37	112282.02
الجنيه الاسترليني	119768.90	122946.15	121237.20	122570.25
الين الياباني	604.77	626.79	619.18	620.62
الدولار الكندي	64902.10	66002.95	65437.59	65438.33
الدولار الاسترالي	57109.95	58613.55	58141.19	58416.65
اليورو	101842.05	104902.95	103106.49	104902.95

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أيار 25				حزيران 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.32	1.36	1.34	1.35	1.34	1.37	1.36	1.37
الين الياباني	142.45	148.46	144.80	144.02	142.71	146.15	144.55	144.03
الفرنك السويسري	0.82	0.85	0.83	0.82	0.79	0.82	0.81	0.79
اليورو	1.11	1.14	1.13	1.13	1.14	1.17	1.15	1.17
أونصة الذهب	3177.65	3430.58	3289.56	3289.57	3274.23	3433.30	3352.58	3302.87

المصدر : Bloomberg.com



حيث كان معظم الأفرقاء يترقّبون تحسّناً مرحلياً في الفترة المقبلة. وأن هذه الإيجابية قد لاقت صدقاً لدى المستهلكين في الأسواق المحلية، حيث شهدت الحركة التجارية تحسّناً ملحوظاً عمّا كانت عليه سابقاً، وأتت النتائج الفصلية لتُظهر آمالاً متجدّدة ببدء إستعادة العافية.

### تحسّن تصنيف الديون السيادية بالليرة

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد أند بورز» (S&P) عن رفع التصنيف الائتماني طويل الأجل للدين المحلي اللبناني بالعملة المحلية من CC إلى CCC، وتعديل النظرة المستقبلية outlook من «سلبية» إلى «مستقرة». في المقابل، أبقى التصنيف على تصنيف الدين بالعملة الأجنبية عند مستوى «تخلّف انتقائي» (Selected Default). وأشارت «ستاندرد أند بورز» إلى أنّ التصنيف ما زال مقيداً بالمخاطر الأمنية المستمرة، وضعف معدلات النمو الإقتصادي في ظلّ عدم الإستقرار، والإحتياجات القائمة في ما خصّ تمويل إعادة الإعمار، فضلاً عن الإستحقاقات السياسية المقبلة، ولا سيما الإنتخابات النيابية، التي ربما قد تؤدّي إلى إبطاء إقرار بعض الإصلاحات الضرورية للنهوض بإقتصاد فعّال يسمح بإستقطاب رؤوس الأموال والإستثمارات. ورأت الوكالة، أن السير بتنفيذ إعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال إقرار قانون الفجوة المالية (Gap Law) وإعادة الودائع، والتوصّل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي، وإعادة هيكلة محفظة اليوروبوندز، من شأنه أن يفتح آفاقاً إيجابية أمام لبنان، ويهدّد لرفع تصنيفه.

### بنك أوف أميركا: توقيع لبنان إتفاقاً مع "الصندوق"

#### رهن الإستقرار السياسي وقانون الفجوة المالية

أكّد بنك أوف أميركا (BoFA) أن الإطار الزمني للتوصل إلى إتفاق بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي قبل الإنتخابات البرلمانية المقرّر إجراؤها في أيار ٢٠٢٦ أصبح ضيقاً. لكنه أشار إلى أنه لا يزال بإمكان السلطات اللبنانية التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي في نهاية العام، رهناً بعودة تطورات رئيسية، مثل الحفاظ على الإستقرار السياسي، وقدرة رئيس

### مؤشر BLOM PMI في تموز

أظهر مؤشر BLOM PMI لمدرء المشتريات الرئيسي في لبنان، أنّ «النشاط التجاري والطلبية الجديدة سجّلا انخفاضات سريعة في تموز ٢٠٢٥». وقد «أثر الإنخفاض الحادّ في طلبيات التصدير سلباً على مستوى الإنتاج والطلب. وتحسّنت توقعات النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة ولكنها ظلّت ضعيفة. في حين قلّصت الشركات مشترياتها سعياً إلى تخفيض التكاليف».

سجّل مؤشر مدرء المشتريات الرئيسي انخفاضاً طفيفاً من ٤٩,٢ نقطة في حزيران ٢٠٢٥ إلى ٤٨,٩ نقطة في تموز ٢٠٢٥. وهي قراءة أدنى من المستوى المحايد البالغ ٥٠,٠ نقطة، أشارت قراءة مؤشر مدرء المشتريات الرئيسي إلى «انخفاض أسرع بدرجة طفيفة في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني. ورغم ذلك، كانت قراءة مؤشر مدرء المشتريات أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ ٤٦,٩ نقطة وأشارت إلى انكماش طفيف».

### مؤشر «جمعية تجار بيروت - فرنسبنك»: انتعاش

#### نسبي في الأسواق

وصل مؤشر «جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة» إلى مستوى ٣٣,١٣ في الفصل الثاني من العام ٢٠٢٥ مقابل ٣٠,٠١ في الفصل الأول من العام المذكور، مع تسجيل تحسّن حقيقي فصلي للنتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة، بإستثناء مبيعات المحروقات التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة ٣,٥١٪ فقط من حيث الكميات بعد زيادة بنسبة ٢٩,٢٤٪ في الفصل السابق.

وقد سجّلت أرقام الأعمال في الأسواق، في القطاعات كافة، تحسّناً ملحوظاً، حيث أظهرت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة تراجعاً سنوياً حقيقياً بلغ - ٠,٨٦٪ فقط بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الثاني من السنة الماضية، و تحسّناً فصلياً حقيقياً ملحوظاً عمّا كانت عليه في الفصل السابق، حيث بلغت نسبته + ١١,٥٣٪ بالمقارنة مع أرقام الفصل الأول لسنة ٢٠٢٥ (مع إستثناء قطاع المحروقات في الحالتين).

مرّد هذا الإنتعاش في الأسواق الأجواء التي سادت خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٢٥ والتي كانت إيجابية نسبياً،

الوزراء واستعداده لطرح قانون الفجوة المالية عبر مجلس الوزراء حتى في غياب التوافق السياسي، ومواءمة إطار حلّ المصارف مع شروط صندوق النقد الدولي.

وأضاف المصرف في تقريره الى ان مجلس النواب اللبناني أقرّ إطار حلّ المصارف في ٣١ تموز ٢٠٢٥، لكنه رأى أنه من غير الواضح ما إذا كان القانون يلبي متطلبات صندوق النقد الدولي بالكامل. إضافةً إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن القانون غير هيكلية الهيئة المصرفية العليا، التي ستشرف على إعادة هيكلة القطاع المصرفي، مقارنةً بالمسودات السابقة، وأضاف أن استقلاليتها وعدم وجود تضارب في المصالح لا يزالان غير واضحين حتى الآن.

وأضاف التقرير أن السلطات تهدف إلى إقرار قانون الفجوة في تشرين الأول ٢٠٢٥، مما قد يمهد الطريق أمام الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي في الشهر ذاته، وسيستبعه مؤتمر للمانحين تنظمه فرنسا، ومؤتمر للمستثمرين بقيادة لبنان يستهدف القطاع الخاص. ومع ذلك، توقع الصندوق أن يتطلب الحصول على موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على برنامج الصندوق، إتخاذ إجراءات مسبقة مماثلة لتلك المنصوص عليها في إتفاق المساعدة الفنية الذي وقّعه الحكومة اللبنانية في نيسان ٢٠٢٢.

### السياحة في لبنان بنمو مستدام حتى ٢٠٣٥

قدّر المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) أن يكون قطاع السياحة والسفر في لبنان قد ساهم بنسبة ١٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٨,٤% في عام ٢٠٢٣ و ١٨,٩% في عام ٢٠١٩.

وأشار المجلس الى ان إيرادات القطاع بلغت نحو ٧١٦,٣ تريليون ليرة لبنانية في ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٣٠٢,٧ تريليون ليرة في ٢٠٢٣ و ٩٥٤,٦ تريليون ليرة في ٢٠١٩، لافتاً الى ان هذه التقديرات تعكس الأثر المباشر وغير المباشر للقطاع على النشاط الإقتصادي، مؤكداً أن جميع الأرقام احتسبت على

أساس أسعار الصرف الثابتة لعام ٢٠٢٤. وبحسب التقرير، بلغ عدد الوظائف في قطاع السياحة والسفر ٣١٥ ألف وظيفة عام ٢٠٢٤، مقابل ٢٩٨,٥٧٨ وظيفة في العام ٢٠٢٣ و ٤١٦,٦٠٠ وظيفة العام ٢٠١٩، ما شكّل ١٩,٦% من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ١٨,٦% في العام ٢٠٢٣ و ٢٣% في العام ٢٠١٩.

وقدّر المجلس إجمالي إنفاق الزوار الدوليين على السياحة في لبنان بـ ٥١٩,٧ تريليون ليرة في ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٢٠١,٩ تريليون في عام ٢٠٢٣ و ٨٢٠,٧ تريليون في ٢٠١٩. أما الإنفاق المحلي فبلغ ٥٣,٥ تريليون ليرة في ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٤٠ تريليون في ٢٠٢٣ و ٧٧,٨ تريليون في ٢٠١٩. وبين التقرير أن الإنفاق الترفيهي في لبنان بلغ ٥٤٢,٢ تريليون ليرة لبنانية، في حين سجل الإنفاق المرتبط بالأنشطة التجارية ٣٠,٩ تريليون ليرة في ٢٠٢٤.

وفي ما يخصّ التوقعات المستقبلية، رجّح التقرير أن ترتفع مساهمة القطاع إلى ٢٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٥، و ٢٥,٦% بحلول العام ٢٠٣٥. كما توقع أن يسجّل إيرادات بقيمة ٨٨٩,٩ تريليون ليرة لبنانية في ٢٠٢٥، و ٢٣٧,٨ تريليون ليرة في ٢٠٣٥، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ ٣,١% خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٥.

هذا ومن المتوقع أن يُوفّر القطاع ٣٤٤,٩٠٠ وظيفة عام ٢٠٢٥، و ٤٩٢,٦٠٠ وظيفة عام ٢٠٣٥، أي ما يعادل ٢١,٣% من إجمالي الوظائف في لبنان عام ٢٠٢٥، و ٢٥,٢% عام ٢٠٣٥. كما توقع التقرير أن يبلغ إنفاق الزوار الدوليين ٦١٨,٧ تريليون ليرة عام ٢٠٢٥، و ٧٨٩,٨ تريليون ليرة عام ٢٠٣٥، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٢,٢% خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٥.

في المقابل، من المرتقب ان يصل الإنفاق المحلي على السياحة والسفر الى ٦٦,٧ تريليون ليرة لبنانية عام ٢٠٢٥، و ١١٣,٦ تريليون عام ٢٠٣٥، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بـ ٥,٢% للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٥.



### المؤشر العالمي للشمول المالي

أظهر تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي، الصادر عن مجموعة البنك الدولي، أن نسبة البالغين في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط ممن يمتلكون حسابات مصرفية أو أدوات مالية رسمية، بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق. هذا التقدم الملحوظ ترافق مع ارتفاع في معدلات الإدخار عبر القنوات الرسمية، مدفوعاً بقوة الابتكار الرقمي. وقد ساهمت تقنيات الهاتف المحمول بشكل محوري في هذه الطفرة، إذ أفاد ١٠٪ من البالغين في الإقتصادات النامية بأنهم استخدموا حسابات مالية عبر الهاتف المحمول لأغراض الإدخار، مسجلين بذلك ارتفاعاً بمقدار خمس نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠٢١.

وصرّح رئيس مجموعة البنك الدولي بأن الشمول المالي يمكن أن يحسن حياة الأفراد وأن يحدث تحولات جذرية في اقتصادات بأكملها، كما يمكن للتمويل الرقمي أن يترجم هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس، ولكن يتطلب ذلك توفر العديد من العناصر الأساسية. والبنك الدولي يساعد البلدان على تمكين شعوبها من الحصول على بطاقات هوية رقمية جديدة أو متطورة، كما نقوم بإنشاء برامج للحماية الاجتماعية مزودة بأنظمة رقمية للتحويلات النقدية بهدف توفير الموارد بصورة مباشرة للمحتاجين، فضلاً عن تحديث أنظمة المدفوعات والمساعدة في إزالة الحواجز التنظيمية حتى يتسنى للأفراد والشركات الحصول على التمويل الذي يحتاجون

إليه من أجل الابتكار وخلق فرص العمل. تجدر الإشارة إلى أن المؤشر العالمي للشمول المالي يُعدّ المرجع الرئيسي والموثوق لقياس مدى الوصول إلى الخدمات المالية على مستوى العالم، بدءاً من عمليات الدفع، مروراً بالإدخار، ووصولاً إلى الإقتراض. وقد كشف المؤشر عن تقدم كبير في هذا المجال، إذ أصبح ٨٠٪ من البالغين حول العالم يمتلكون حسابات مالية، مقارنة بنسبة ٥٠٪ فقط في عام ٢٠١١، ما يُعد إنجازاً بارزاً في مسيرة الشمول المالي.

### «مصرف الإسكان» يخصّص قرضاً بولياري ليرة للترميم

أعلن رئيس مجلس إدارة «مصرف الإسكان»، أنطوان حبيب، عن تخصيص قرض جديد بالعملية اللبنانية للترميم تبلغ قيمته ملياري ليرة لبنانية، والهدف منه «أن يتمكن اللبناني من ترميم بيته ويبقى في أرضه». وذكر حبيب «بالشروط التي يخضع لها المقترض وأبرزها أن يكون لبنانياً منذ أكثر من ١٠ سنوات وأن تكون مساحة الشقة أو المسكن المطلوب الإقتراض لمصلحته ١٥٠ متراً وأن يكون ذلك محصوراً بذوي الدخل المحدود والمتوسط»، موضحاً أن «الشرط المالي هو أن يكون المدخول المصرّح عنه يتعلّق بعائلة صاحب الطلب، وفي حال لم يتمكن أفراد عائلته من تقديم الكفاله اللازمة، فنطالب في هذه الحالة بكفيل».



## التداول في الأسواق المالية على مدار الساعة

الذين يحصلون على سعر أسوأ مما قد يحصلون عليه في وضح النهار.

أبرز المشاكل للتداول على مدار الساعة: **ضعف اكتشاف الأسعار** بحيث تكون السيولة منخفضة والأسعار أقل دقة خلال ساعات الليل، ما قد يضرّ بالمستثمرين العاديين الذين قد يحصلون على أسعار غير عادلة، **قلة السيولة** حيث أن معظم التداول يحدث خلال افتتاح وإغلاق السوق، ما يساهم في استقرار الأسعار، فيما يقلّ النشاط خارج هذه الأوقات، ما يؤدي إلى تقلبات أكبر وتكاليف أعلى، تكاليف تشغيلية وتنظيمية يتطلّب التداول المستمرّ وجود صانعي السوق وتحملهم مخاطر أكبر، ما يزيد التكاليف على الجميع، **تعطيل الأنظمة المالية** تُستخدم ساعات الليل حالياً للعمليات الإدارية الحيوية مثل التسوية والمحاسبة وقد يربك استمرار التداول هذه العمليات. **الإرهاق البشري** عدم توقّف الأسواق يعني ضغطاً مستمراً على المتداولين، مما يضرّ بصحتهم وكفاءة عملهم.

قد تُلزم الجهات التنظيمية صناع السوق تقديم عروض أسعار طوال الليل، كما يفعلون حالياً طوال اليوم. مع ذلك، يُقلل شح السيولة من نسبة أوامر البيع والشراء التي يُمكن تحقيقها، مما يُجبر صناع السوق على الاحتفاظ بمراكزهم في دفاترهم لفترة أطول. والنتيجة هي زيادة المخاطر، وزيادة رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به، وبالتالي ارتفاع التكاليف. وحتى في هذه الحالة، ستظل الأسعار أكثر تقلباً مما هي عليه خلال النهار.

في الخلاصة، رغم أن التداول على مدار الساعة قد يبدو مناسباً في عالم دائم الاتصال، إلا أن له عواقب سلبية على كفاءة الأسواق، والسيولة، والعدالة، والتوازن النفسي للعاملين فيها. قد تبدو ساعات السوق التقليدية قديمة الطراز، لكنها توفر استقراراً نفتقده إذا فُتحت الأسواق طوال اليوم.

المراجع: الطبعة الإلكترونية لمجلة **The Economist** Why 24/7 trading is a bad idea. تموز 23 2025

رغم أن أسواق العملات، وسندات الخزنة الأمريكية، والأصول المشفرة تعمل طوال اليوم، لا تزال بورصات الأسهم مثل بورصتيّ نيويورك وناسداك، نظيرتها الرقمية، تتبّع ساعات عمل محدّدة (من ٩:٣٠ صباحاً حتى ٤ مساءً بتوقيت نيويورك). إلا أن التغيير آتٍ لا محالة. فقد تقدّمت كل من بورصتيّ نيويورك وناسداك بطلب للحصول على إذن تنظيمي لتمديد جلسات التداول إلى ٢٢ و ٢٤ ساعة يومياً على التوالي. وفي ٢٠ تموز ٢٠٢٥، أفادت صحيفة فايننشال تايمز أن بورصة لندن تدرس إجراءً مشابهاً. ومن المتوقع أن تفتح ناسداك أبوابها طوال الليل بدءاً من النصف الثاني من العام ٢٠٢٦. فهل المستثمرون والمتداولون والخبراء المليون مستعدّون لسوق مختلفة لا تمام؟

البعض مستعدّ بالتأكيد. لو أن بورصات الأسهم لا تُجري تداولات ليلية حتى الآن، إلا أن العديد من المنصات البديلة تقوم بذلك. في أيار ٢٠٢٣، بدأت Robinhood، وهي شركة وساطة رقمية بالتجزئة، بالسماح بالتداول الليلي لـ ٤٣ سهماً فردياً شائعاً، قبل أن تُوسّع نطاق هذه الخدمة ليشمل المزيد من الأسهم. وانضمت بذلك إلى Charles و Interactive Brokers. وهما شركتان منافستان تُسهّلان أصلاً بعض التداول الليلي. وفي ٢١ تموز من العام الجاري، أعلنت Schwab أنها ستبدأ بتقديم الخدمة لـ ١١٠٠ ورقة مالية. لعقود من الزمن، كان لدى المستثمرين المؤسسيين أماكن لتداول الأسهم خارج البورصة، والتي يمكن أن تبقى مفتوحة طوال الليل. ومن خلال هذه المجمّعات، غالباً ما تُنفذ منصات التجزئة صفقات عملائها الليلية.

تكمّن مشكلة هذا النوع من التداول في صعوبة اكتشاف الأسعار. في الواقع، يُعزى هذا جزئياً إلى تفضيل المستثمرين المؤسسيين لأماكن التداول خارج البورصة، إذ أن متطلّبات الإبلاغ الأخفّ فيها، مقارنةً بالبورصات، تسمح بتنفيذ الأوامر الكبيرة دون تنبيه السوق الأوسع، ما قد يُحرّك السعر. يتقبّل المحترفون الذين ينخرطون في هذه الصفقات المخاطر ويعرفون كيفية التعامل معها، فيما يرفضها الهواة.



## لهذا لا ينتشر الذكاء الاصطناعي بالسرعة المتوقعة؟ الاقتصاد يقدم تفسيراً

الجديدة. في دراسة أجريت في العام ٢٠١٥ على مصانع كرات القدم في باكستان، تمّ تقديم تقنية تقلل من الهدر، لكن هذه التقنية الجديدة أبطأت بعض الموظفين فعارضوا إدخالها وأبلغوا أصحاب المصانع بمعلومات مضلّة. وأظهرت دراسة أخرى مقاومة مماثلة في مصرف آسيوي حاول أتمته خدماته.

حالياً، ازدادت البيروقراطية داخل الشركات، مما يُعقّد الأمور. فثمة ٤٣٠ ألف محامٍ داخلي في الشركات الأمريكية، بزيادة ١٠٠ ألف محامٍ خلال عقد واحد، وهدفهم الأساسي تقليل المخاطر القانونية. ومع غياب سوابق قضائية كافية، يتردّد هؤلاء في تبني الذكاء الاصطناعي. كما أظهر استطلاع لـ UBS أنّ نصف الشركات تقريباً ترى في التحديات التنظيمية عائقاً رئيسياً.

الاعتراض لا يقتصر على القسم القانوني، فأقسام الموارد البشرية، التي زاد عدد موظفيها بنسبة ٤٠٪ في العقد الماضي، تخشى من فقدان الوظائف، ما يجعلها تضع عراقيل أمام مشاريع الذكاء الاصطناعي. ويرى الفيزيائي ومؤسس شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، ستيف هسو Steve Hsu، أنّ بعض المدراء يخشون أن تؤدّي الأتمته إلى الاستغناء عن موظفين تحت ادارتهم، ليأتي الدور عليهم في فترة لاحقة.

رغم هذه العوائق، تُشير النظرية الاقتصادية إلى أنّ قوى السوق ستدفع الشركات في نهاية المطاف إلى تبني الذكاء الاصطناعي. وكما هو الحال مع التقنيات السابقة كالترانكتور والحاسوب الشخصي، من المتوقع أن يكتسب المتبنون الأوائل مزايا تنافسية تُجبر الآخرين على اللحاق بهم أو المخاطرة بالخروج من السوق. مع ذلك، قد لا يحدث هذا التحوّل بالسرعة الكافية لشركات الذكاء الاصطناعي، التي تحتاج إلى عوائد كبيرة لتبرير استثماراتها في مراكز البيانات والبنية التحتية. ومن المفارقات في الأتمته الموقرة للعمالة أنّ البشر غالباً ما يقفون عائقاً في طريقها.

المراجع: The Economist- July 17th 2025

رغم الخطابات المتفائلة التي يُدلي بها قادة الشركات حول الذكاء الاصطناعي، إلا أنّ استخدامه الفعلي في الأعمال لا يزال أبطأ بكثير ممّا كان متوقعاً. فمثلاً، يذكر جيمي ديمون من جي بي مورغان تشايس JPMorgan Chase أنّ لدى المصرف ٤٥٠ حالة استخدام للذكاء الاصطناعي. وتقول شركة Yum! Brands، المالكة لـ KFC و Taco Bell، أنّ الذكاء الاصطناعي «سيُصبح نظام التشغيل الجديد للمطاعم»، بينما ترى Booking.com أنّه سيساهم في تحسين تجربة المسافرين. كما ناقش ٤٤٪ من شركات مؤشر S&P ٥٠٠ موضوع الذكاء الاصطناعي في مكالماتهم المالية.

مع ذلك، تُظهر بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي أنّ أقلّ من ١٠٪ من الشركات تستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال. كما لاحظ محلّو UBS و Goldman Sachs أنّ اعتماد التكنولوجيا هو أبطأ من المتوقع، وأنّ أداء أسهم الشركات التي يُتوقع أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي لم يكن جيّداً. صحيح أنّ بعض التأخير هو مبرّر، نظراً للعوائق الفنيّة مثل عدم تكامل البيانات، لكن حتى التوقعات المتواضعة لم تتحقّق. كان من المفترض أن يكون العام ٢٠٢٤ «عام المتبنين»، والعام ٢٠٢٥ «عام تطبيق الوكلاء»، غير أنّ العام ٢٠٢٥ يتّجه ليكون مجرد عام «تقييم الوكلاء»، أي التريث في التجربة بدلاً من التنفيذ.

ويُقدّم الاقتصاد تفسيراً أعمق لهذا البطء. بحسب نظرية «الاختيار العام»، فإنّ الأفراد داخل المؤسسات (مثل المدراء) يتصرفون أحياناً بدافع المصلحة الشخصية لا المصلحة العامة. في الشركات، قد يتمتع المدير التنفيذي بسلطة رسميّة لإحداث تغييرات، لكن السلطة الحقيقية غالباً ما تكون بيد المدراء الواسطين الذين يتحكّمون بالتنفيذ العملي ويمكنهم تعطيل أو تأخير القرارات.

هذا النوع من المقاومة للتكنولوجيا ليس جديداً. فقد أشار المؤرّخ الاقتصادي جويل موكر Joel Mokyr إلى أنّ التقدّم التكنولوجي لطالما واجه مقاومة نابغة من المصالح الذاتية. واشتكى فريدريك تايلور Frederick Taylor، أحد رواد الإدارة العلمية، من صراعات داخلية تمنع إدخال التقنيات





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف : +961/01 970500  
الموقع الإلكتروني : [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

